السياسة الاقتصادية فى مصر
والتكامل الإقليمى

• **مقدمة :**

نتناول فى هذه الورقة نقطتان رئيسيتان هما : السياسة الاقتصادية فى مصر منذ عام 1952 حتى الآن وخصائص كل مرحلة ، خاصة المرحلة الحالية وسماتها التى قد تمكنها من حدوث تكامل إقليمى اقتصادى .

والنقطة الثانية هى إمكانيات حدوث تكامل وتعاضد إقليمى بين دول المنطقة ، هذا فى حدود ما تسمح به الورقة .

السياسة الاقتصادية فى مصر

منذ مطلع القرن التاسع عشر مرت مصر بالعديد من السياسات الاقتصادية ، وقد اختلفت تلك السياسات وفقًا للأوضاع الاقتصادية والسياسية والفكرية المحلية والدولية التى كانت سائدة . وقد اختلفت السمات التى تميز كل مرحلة ، كما اختلفت المؤشرات الاقتصادية خلال تلك المراحل .

ويمكن تحديد مراحل ثلاث رئيسية مرت بها السياسة الاقتصادية المصرية ، تتضمن كل مرحلة منها مراحل فرعية ، وهذه المراحل هى :

(أ) مرحلة اقتصاد السوق (حتى ثورة 1952) .

(ب) مرحلة الاقتصاد الموجه (1952 ـ 1974) .

وتشمل المراحل الفرعية التالية :

1 ـ التدخل الحكومى المحدد فى الاقتصاد القومى (1952 ـ 1956) .

2 ـ التدخل الحكومة الشامل فى الاقتصاد القومى (1957 ـ 1967) .

3 ـ مرحلة السياسة الاقتصادية الاستثنائية (1967 ـ 1974) .

(جـ) مرحلة اقتصاد السوق الثانية (1975 ـ حتى الآن)

وتشمل المراحل الفرعية التالية :

1 ـ مرحلة سياسة الانفتاح الاقتصادى (1975 ـ 1981) .

2 ـ مرحلة سياسة الخطط الخمسية (1982 ـ 1991) .

3 ـ مرحلة سياسة الإصلاح الاقتصادى (1992/91 ـ حتى الآن) .

وفيما يلى نتناول كل مرحلة وما تضمنته من مؤشرات وخصائص اقتصادية :

أولاً : مرحلة اقتصاد السوق (حتى عام 1952) :

وهى مرحلة تاريخية منذ بداية مصر الحديثة (أوائل القرن التاسع عشر) حيث ساد الاقتصاد الحر ، ورغم تولى الدولة إقامة العديد من الصناعات الجديدة ، وخاصة الصناعات التى تخدم النواحى العسكرية (12 ـ ص94) . وكانت الحكومة هى مصدر المبادأة فى أوائل القرن ثم انتقل عبء التجديد بعد إلغاء الاحتكارات إلى أرباب الأعمال الأجانب وقلة من المصريين . واقبل هؤلاء على استثمار الأرباح المستمدة من التجارة والمضاربة وعقود الامتياز فى إنشاء المرافق العامة ووسائل النقل والمواصلات وتعمير المدن وتمويل الصناعات المتصلة بإعداد الحاصلات الزراعية للتصدير . وبعد إقلاع الحكومة عن الاستثمار المباشر وبخاصة بعد الاحتلال البريطانى تطورت الأجهزة الحكومية ورجعت إلى وظائفها التقليدية ، وارتبط ذلك بإنشاء فروع البنوك التجارية العالمية والبنوك المحلية وبيوت الائتمان العقارى . وازدياد تداول النقود المعدنية وإصدار النقود الورقية فى أواخر القرن التاسع عشر .

وكان القطاع الرائد هو قطاع إنتاج القطن وتصديره ، كما زادت تجارة مصر الخارجية باضطراد حتى الحرب العالمية الأولى من 5 ملايين جنيه سنة 1850 وإلى 24 مليون جنيه سنة 1885 إلى 70 مليون جنيه سنة 1914 . وكان القطن سلعة مرتفعة الغلة سهلة التصدير تستخدم حصيلته من العملات الأجنبية فى تمويل واردات سلع الاستهلاك والآلات ووسائل النقل وخدمة القروض الدولية .

وخلال القرن التاسع عشر زادت الملكية الزراعية ، وتخلفت الصناعة وزاد السكان ونمت التجارة والاستثمار الأجنبى . واستمر الحال كذلك فى النصف الثانى من القرن برغم الحرية المطلقة التى تمتع بها أرباب الأعمال الأجانب فى ظل الامتيازات واقتصر التجديد على الصناعات الزراعية . وزاد الاستثمار الصناعى بعد فرض الحماية الجمركية سنة 1931 وتفاقم الكساد الزراعى وبدأ المصريون فى ارتياد الصناعة بحذر وخاصة بعد إنشاء بنك مصر . كما ظهرت خلال هذا القرن الشركات فى قطاع الأعمال المنظم وظهرت بورصات الأوراق فى أوائل القرن العشرين إلى جانب سوق العقود لتسهيل تداول أوراق الحكومات والشركات وانتشرت المشروعات الخاصة والصغيرة .

وتبعت قيمة الجنيه فى فترة ما بين الحربين تطورات الجنيه الاسترلينى ولم تكن هناك ضرائب على الدخل فى مصر وكان نصف إيراد الحكومة يستمد من الضرائب الجمركية واقتصرت الضرائب المباشرة على ضريبة الأطيان وعوائد المبانى . (8 ـ من ص 17 ـ 30) .

وبصفة عامة فقد عاش المجتمع المصرى بعد الحرب العالمية الثانية أزمة متزايدة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا نتيجة لوضع مصر كمجتمع تابع فى إطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى وبفعل السيطرة الاستعمارية الإنجليزية تدهور مستوى المعيشة وعجز الاقتصاد عن النمو ، وكان النظام القائم يموج بتناقضات طبقية حادة متداخلة مع الصراع الوطنى من أجل الاستقلال . (2 ـ ص 54) .

ثانيًا : مرحلة الاقتصاد الموجه (1952 ـ 1974) :

وهى المرحلة التى بدأت مع ثورة 1952 ، وفيها حدثت تغيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة فى المجتمع المصرى ، وكانت تلك التغيرات خلال مراحل عدة داخل تلك الفترة التى تحدد نهايتها بعام 1874 . وقد شملت المراحل الفرعية التالية :

(1) التدخل الحكومى المحدود فى الاقتصاد القومى (1952 - 1956) :

ويمكن أن يطلق عليه التدخل عن طريق تشريعات ، استهدف منها تحقيق إصلاح اجتماعى وتوزيعى فى المجتمع ، حيث بدأ التفكير فى تغيير البنيان الاقتصادى المصرى فصدر قانون الإصلاح الزراعى الأول فى عام 1952 وتبنت الحكومة دراسة مجموعة من المشروعات الإنمائية وأقامت مشروعات صناعية كبرى مثل الحديد والصلب وغيرها . كما سعت الحكومة إلى توفير إطار تشريعى لتشجيع الاستثمار لراس المال الخاص . ولم يكن لدى الحكومة فى ذلك الوقت النية أن تقوم بنفسها بإقامة هذه المشروعات ولهذا اتسمت هذه المحاولة من جانب الحكومة بكونها ذات طبيعة تأشيرية جزئية . وعليه يمكن القول أن إدارة الاقتصاد القومى فى هذه الفترة اعتمدت على التخطيط الجزئى التأشيرى لبلوغ أهداف التنمية .

وقد كانت حكومة الثورة فى هذه الفترة ترغب فى مشاركة رأس المال الخاص المحلى والأجنبى فى عملية التنمية وكان الفكرى الاقتصادى السائد يتصور أن على الدولة فى سبيل تشجيع المبادرات الفردية أن تدرس أهم مشروعات التنمية حيث يتم إعدادها ليقدم رأس المال الخاص على تمويلها . وقد أنشأت على هذا الأساس "المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى" فى أكتوبر 1953 . ولكن الدراسة والإعداد والتشجيع الحكومى لم تكن كافية ليقدم رأس المال الخاص على تمويل المشروعات الحيوية للاقتصاد القومى . لذلك اضطرت الدولة إلى الإسهام فى رأس مال أهم المشروعات التى تقرر تنفيذها خاصة المشروعات الأساسية مثل الحديد والصلب والورق والأسمدة .. إلخ . وكان الطابع السائد لتدخل الدولة هو إنشاء الشركات المختلطة بل قد ضمنت الدولة حدًا أدنى من الأرباح للمساهمين ضمانًا لجذب المدخرات .

وفى عام 1955 ونتيجة للضغوط الخارجية التى تعرضت لها حكومة الثورة خاصة بعد سحب الدول الغربية والبنك الدولى عروض تمويل السد العالى أممت مصر شركة قناة السويس ومن ثم تعرضت لعدوان عام 1956 الثلاثى الذى كان من

آثاره تمصير البنوك وشركات التأمين ووكالات الاستيراد التابعة للدول المعتدية . ومن ثم تدعيم القطاع العام وصدر قانون بإنشاء "المؤسسة الاقتصادية" التى اشترت من الحراسة العامة أهم المصالح البريطانية والفرنسية كما آلت إليها مساهمات الحكومة فى الشركات المختلطة القائمة (وكانت 17 شركة) وهكذا ولد قطاع عام يحتل مواقع استراتيجية فى الاقتصاد وأمكن على أساسه قيام قيادة تستهدف التنمية . (2 ـ ص ص 55 ـ 56) .

وكان التدخل الحكومة فى السنوات الأولى للثورة يتخذ أحيانًا شكلاً مباشرًا ومن ذلك توزيع بعض السلع النادرة مثل الأسمنت وحديد المبانى عن طريق التراخيص حسب أولويات محددة بدلاً من رفع أسعارها . وهى الوسيلة التقليدية لتحقيق توازن العرض والطلب . ومن ذلك أيضًا بيع العملات الأجنبية للشركات الصناعية بسعر الصرف الرسمى المخفض وحظر تصدير بذرة القطن ونوعيات من القطن وبعض المواد الأولية إلا بعد الوفاء بحاجة الصناعة المحلية . وتحريم إنشاء مصانع جديدة إذا كانت الوحدات القائمة كافية . كما صدر سنة 1954 قانون يحظر استيراد العدد والآلات المستعملة لبعض الصناعات إلا بموافقة وزارة التجارة والصناعة . (8 ـ ص 51) .

ولم يقتصر الفكر الاقتصادى للثورة على حتمية التدخل الحكومة وازدياده فذلك كان أمرًا مفروغًا منه فى الدول النامية فى ذلك الوقت . إذ أدى ضعف الاستثمار الفردى إلى تدخل الحكومة لإنشاء مشروعات المنافع العامة ومشروعات الرى ووسائل النقل وإدخال المحاصيل الجديدة وبعض الصناعات والتمويل من فائض الميزانية وحصيلة القروض . ولم يقتصر الفكر الاقتصادى للثورة على مجرد التأميم مع ترك الحرية لممثلى الحكومة فى إدارة المنشآت المؤممة بالطرق العلمية والسليمة . بل تدخلت أيضًا فى إدارة تلك المؤسسات وحدوث مؤشرات معينة كأسعار الإنتاج ، والعمالة والواردات والصادرات وغيرها . مما انعكس أثره على نتائج إعمال تلك الشركات المؤممة فيما بعد . (8 ـ ص 60) .

(2) التدخل الحكومى الشامل فى الاقتصاد القومى (1957 - 1967) :

كان تأميم قناة السويس نقطة تحول مهمة فى الاقتصاد والسياسة فى مصر وانعكس ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط لها . وقد شهد عام 1957 تغييرين أساسيين مرتبطين يتمثل أولهما فى تمصير الممتلكات والمصالح الأجنبية وخاصة البنوك ، وثانيهما إحداث تغييرات عميقة فى مدى ونطاق وجوهر وتنظيم التخطيط الجزئى . (8 ـ ص 11) وقد بدأت الدولة وخاصة بعد عام 1955 فى إنشاء أجهزة التخطيط "لجنة التخطيط القومى" ثم إنشاء منصب وزير الدولة للتخطيط ثم صدر قرار جمهورى باعتماد الخطة العامة للدولة للسنوات الخمس 60/59 ـ 1965/64 كمرحلة أولى من خطة عشرية تستهدف مضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات . ولما بدأ إصرار الدولة على حماية القطاع العام وتدعيمه كأداة للتوجيه وقيادة الاقتصاد القومى تخوفت الرأسمالية المحلية من تنفيذ ما ورد بالخطة وينصب على القطاع الخاص . لذلك بدأت الدولة منذ مستهل عام 1960 فى إجراء بعض التأميمات (بنك مصر) وخلال السنوات الأربع التالية شهدت البلاد حركة تأميم واسعة فأصبح منها قطاع المال بأكمله وكذلك تجارة الاستيراد بالكامل والجزء الأعظم من تجارة التصدير والصناعات الاستخراجية والمعدنية والهندسية وسيطرت على قطاع النقل .

ومع كل ذلك فقد بقى الاقتصاد متعدداً فى أنماط الملكية فقد بقيت الزراعة والتجارة الداخلية وجزء هام من قطاع المقاولات ملكية خاصة بالإضافة إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة . وكان نمو القطاع العام وسيطرة الدولة على قطاع المصارف والتأمين وتجارة الاستيراد بالكامل هو الأساس الذى حقق تنفيذ الخطة الخمسية الأولى التى كان من نتيجتها أن سجل معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى أعلى مستوى عرفته البلاد وهو 6.5٪ سنويًا . كما أدت الإجراءات الاجتماعية إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الوسطى والدنيا من السكان . (2 ـ ص 57) .

القطاع العام فى الاقتصاد المصرى :

ارتبط القطاع العام بسياسات الدولة خلال بدايات ثورة 1952 وكان المستهدف من وراء ذلك تدعيم الاستقلال السياسى والاقتصادى وتعبئة الموارد ومعالجة قصور عنصر الإدارة .

وبمتابعة مدى سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى خلال تلك الفترة نجد أن نصيب القطاع العام فى الناتج المحلى الإجمالى عام 1953 بلغ 17٪ وصل إلى 52٪ عام 1963/62 ، ثم انخفض بعد ذلك إلى نحو 40٪ عام 1992/91 .

وقد سيطرت الدولة بشكل كامل على المرافق العامة من كهرباء ومياه وغاز واتصالات سلكية ولاسلكية وسكك حديد وطرق . وسيطر القطاع العام على 70٪ من النشاط الصناعى وأكثر من 75٪ من قطاع البترول ومنتجاته وأكثر من 70٪ من قطاعات المال والتأمين ، وحوالى 50٪ من الخدمات الاجتماعية وكان أقل القطاعات التى ساهم فيها القطاع العام هو الزراعة .

وداخل قطاع الصناعة سيطر القطاع العام على 100٪ من صناعة السكر و 99٪ من صناعة الأسمنت ، وحوالى 90٪ من صناعات الأسمدة والحديد والصلب والسيارات والأدوية والغزل والنسيج واحتكر القطاع العام صناعة السكر .

وفى مجال التجارة كان نحو 90٪ من جملة مبيعات قطاع التجارة المنظم تتم من خلال القطاع العام . ونحو 90٪ من خدمات التعليم والصحة كانت تابعة للقطاع العام .

ولم يكن لإدارة القطاع العام حرية تحديد الأسعار أو حجم الإنتاج والاستثمار والعمالة ، وإنما كانت جميعًا تخضع لسياسات حكومية تحكمية يغلب عليها الطابع السياسى .

ومنذ عام 1974 بدا تغيرًا فى السياسة الاقتصادية والمناخ الاقتصادى وصولاً إلى بدايات عام 1991 بدا برنامج الخصخصة لنقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص .

وعند نهاية الخطة الخمسية الأولى 60/59 ـ 1965/64 ، لم تقدم وزارة التخطيط غير إطار للخطة الخمسية الثانية جوهره تحديد الاستثمار الإجمالى وتوزيعه مبدئيًا على القطاعات ولم يتضمن هذا الإطار أى اقتراح لمعالجة المشكلات التى ظهرت فى نهاية تنفيذ الخطة الأولى وخاصة المشكلات المتعلقة بانخفاض الإنتاجية وانخفاض معدل التراكم الرأسمالى وتفاقم العجز فى ميزان المدفوعات .

ولقد تم بناءاً على ذلك تحويل إطار الخطة الخمسية إلى خطة سبعية ثم رأت الحكومة الأخذ بخطة ثلاثية سميت بخطة الإنجاز بقصد التركيز على استكمال المشروعات تحت التنفيذ واستخدام الطاقات العاطلة . ولكن العدوان الاسرائيلى فى عام 1967 عطل مجهودات التنمية من ناحية والإعداد لخطط جديد بعد ذلك (2 ـ من ص 65 ـ 69) .

وقد شهدت تلك المرحلة تحقيق تنمية صناعية سريعة حدثت ما بين عامى 54 - 1964 وقد أدى التوسع فى الاستثمار والاستهلاك منذ عام 1955 بنسبة تفوق نسبة نمو الناتج المحلى إلى ازدياد عجز ميزان المدفوعات الجارية باطراد وإلى مزيد من الاعتماد على القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية . بعد أن نضب معين احتياطات مصر من الأرصدة الاسترلينية .

وفد خلال الفترة (56-1967) زادت كمية وسائل الدفع أى صافى البنكنوت المتداول خارج البنوك . والودائع الجارية الخاصة من 362 مليون جنيه إلى 670 مليون جنيه . وأيضًا زادت أشباه النقود (أى الودائع لأجل وودائع التوفير وما إليها) من 91 مليون جنيه إلى 286 مليون جنيه . ولم ترتفع الأسعار للمستهلكين خلال تلك الفترة إلا قليلاً . وخاصة فى ظل تقييد معدل زيادة الدخل المتاح للاستهلاك . ومنذ أواسط الخمسينيات لجأت الحكومة للاقتراض من الجهاز المصرفى لتغطية العجز فى الميزانية . حيث زادت مطلوبات الجهاز المصرفى من الحكومة بين سنتى 54 ـ 1959 بنسبة 214٪ ثم ارتفعت بين 1959 ـ 1965 بنسبة 132٪ . (9 ـ ص ص 132 ـ 133) .

(3) السياسة الاقتصادية الاستثنائية (67 - 1974)

اتسمت تلك الفترة بإحكام قبضة أجهزة الدولة على كافة جوانب النشاط الاقتصادى فى مصر حيث اتسع حجم القطاع العام ومجالات نشاطه خلال هذه الفترة واتسع حجم ومجال نشاط القطاع الحكومى . وافتقد الجهاز المصرفى خلال هذه الفترة دوره فى تمويل الاستثمارات والتعرف على فرص الاستثمار والعمل على ترويج المشروعات والمساهمة فى إنشائها . يضاف إلى ذلك حالة الركود التى سادت سوق الأوراق المالية خلال هذه الفترة نتيجة لانعدام الثقة لدى الأفراد بعد التأميمات ، كما ضعف الحافز على الإنتاج وانخفض معدل الادخار وتضاءل دور القطاع الخاص فى المساهمة فى التنمية .

هذا بالإضافة إلى فترة الحرب (67 ـ 1973) والتى كان من نتيجتها تخفيض حجم الاستثمارات بعد تخفيض المبالغ التى كانت مخصصة لها لتمويل الإنفاق العسكرى . كما شهدت هذه الفترة اختلالات هيكلية واسعة النطاق وأخذ معدل نمو الناتج القومى الإجمالى فى الهبوط مرة أخرى بعد أن سجل ارتفاعًا ملموسًا بعد تنفيذ الخطة الخمسية الأولى . وقد جاء هذا التدهور فى معدل النمو الاقتصادى والاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد القومى خلال هذه الفترة نتيجة لعدة عوامل متداخلة منها نمط النمو واستراتيجية التنمية ونظم إدارة الاقتصاد القومى وميكانيكاته . (56 ـ ص 60) .

وخلال تلك الفترة زادت نسبة الاستهلاك الكلى إلى الناتج القومى الإجمالى بالمقارنة بالسنوات السابقة ما أدى إلى انخفاض الادخار المحلى وما ترتب على ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد القومى فى مقدمتها تراخى معدلات نمو الدخل القومى وتزايد أعباء التمويل الخارجى وتصاعد الضغوط التضخمية وانعكاساتها على نمط توزيع الموارد أو الدخول فى غير صالح مستويات المعيشة لأصحاب الدخول الثابتة . (6 ـ من ص 60 ـ 63) .

ومن أهم مظاهر الضعف فى السياسة الاقتصادية فى هذه الفترة عدم قدرة الإنتاج

الزراعى على الوفاء بالاحتياجات الضرورية للأفراد نظرًا لإعطاء الأولوية للتصنيع . حيث انخفض معدل زيادة الإنتاج الزراعى من 4٪ فى الفترة من 55 - 1965 إلى حوالى 1.5٪ فى الفترة من 66 - 1974 وبذلك أصبحت الزراعة عاجزة عن الوفاء بالمتطلبات التصديرية اللازمة فضلاً عن الاحتياجات الغذائية الضرورية للمواطنين . كما أدت سياسة إحلال الواردات (إعطاء الأولوية المطلقة للتصنيع) دون تطبيق مبدأ الاقتصاد التخصصى فى الصناعة إلى زيادة الواردات من مستلزمات الإنتاج الصناعى من الخارج وعدم تشجيع الصادرات وقد انعكس ذلك على تدهور نوعية الإنتاج وارتفاع فى الأسعار .

وكذلك انخفض مستوى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية بعد إعطاء الاهتمام للكم وليس للكيف وتدهور مستوى الخدمات الأساسية .

بالإضافة إلى هذه العوامل وكما ذكرنا أدى عبء الإنفاق العسكرى إلى الهبوط بمعدل النمو فى مصر من 6.7٪ سنويًا فى الفترة 56 - 1965 إلى أقل من 5٪ بعد ذلك . (5 ـ ص 74) .

ثالثًا : مرحلة اقتصاد السوق الثانية (1975 ـ حتى الآن) :

وفى تلك المرحلة حدثت عدة تغيرات اقتصادية كنتيجة لتدنى أداء الاقتصاد القومى . فى الفترة السابقة ، وحربى 1976 ، 1973 ، وزيادة أعباء الاقتصاد القومى .

ومرت تلك المرحلة بعدة مراحل فرعية لكل منها مؤشرات وخصائص نوجزها فيما يلى :

(1) مرحلة سياسية الانفتاح الاقتصادى (1975 ـ 1981)

منذ هزيمة يونية 1967 بدأت الدعوة لتغيرات واسعة فى السياسة الاقتصادية المصرية ووضعت موضع التطبيق عقب حرب 1973 ـ حيث شهدت الحياة الاقتصادية المصرية عدداً كبيرًا من التغيرات الهامة فى السياسة الاقتصادية كان من أهمها (من الناحية التشريعية) إصدار القانون رقم 43 لسنة 1974 وهى البداية الحقيقية لسياسة

الانفتاح الاقتصادى (2 ـ ص 68) وتنحصر أهدافها الأساسية فى :

- تشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية وكذلك المصرية على الاستثمار فى مصر .
- دعم قدرة الإنتاج المصرى وتوفير مستلزماته المستوردة وإتاحة الفرص له للتطور والنمو نتيجة ما يقوم بينه وبين المنتج الأجنبى من استثمارات مشتركة وبما يواكب ذلك من تطوير التكنولوجيا واستحداثها وإزالة عقبات الاستيراد .
- توفير احتياجات المستهلك المصرى من سلع ضرورية محليًا بدلاً من استيرادها من الخارج وبالتالى تخفيف العجز فى ميزات المدفوعات .
- إطلاق طاقات القطاع الخاص ليقوم بدوره إلى جانب القطاع العام فى التنمية وإتاحة الفرصة للمدخرات المصرية لتسهم فى هذا المجال بنصيب ملموس . هذا بالإضافة إلى أهداف أخرى كثيرة تشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . (5 - ص ص 75 - 76) .

ونتيجة لسياسة لانفتاح الاقتصادى حدثت عديد من التطورات والظواهر فى الاقتصاد المصرى حيث تشير البيانات الرسمية إلى نمو الاقتصاد القومى بعد فترة ركود حاد ، فقد بلغ معدل نمو الاقتصاد القومى حوالى 7٪ فى الفترة 74 ـ 1977 وارتفاع هذا المعدل إلى 9٪ فى السنتين التاليتين وبالأسعار الثابتة . وقد أدى هذا الوضع إلى الضغط على الأسعار والاستيراد وانكمشت بالتالى الصادرات السلعية . وقد قفز الاستيراد قفزة هائلة خلال هذه الفترة وأصبح فى عام 97 ـ 1980 يمثل حوالى 53٪ من جملة الناتج المحلى الإجمالى . (2 ـ ص 69) .

ويلاحظ أن معدل النمو العالى الذى تحقق قد تم بالاعتماد على موارد متغيرة ليس من المضمون استمرارها فى المستقبل . على الأقل بالمعدلات العالية التى تحققت خاصة فى السنوات 78-1979 . فقد بلغت الزيادة فى دخل النفط وقناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج خلال السنوات 75-1982، 40٪ فى المتوسط سنويًا . وهذه الزيادة استخدمت بشكل أساسى فى تمويل الاستيراد وزيادة الاستهلاك كما أنها تمت بتكلفة اقتصادية وسياسة واجتماعية مرتفعة . (2 ـ ص70) .

وقد زادت المديونية الخارجية لمصر من 1.6 مليار دولار عام 1970 إلى 15 مليار دولار عام 1979 ، وقد بلغت قيمة متطلبات خدمة الدين نحو 1340 مليون دولار فى نهاية عام 1979 وهى تزيد عن إيرادات السياحة وقناة السويس مجتمعين وتقترب من دخل البترول فى هذه السنة . (2 - ص 72) .

كذلك ارتفعت واردات مصر من السلع والخدمات من 21٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام 1973/72 إلى 53٪ عام 1980/79 وبلغت الواردات ضعف حجم الصادرات . أى أن العجز فى الميزان التجارى يمثل أكثر من 45٪ من قيمة الواردات . (2 ـ ص 73) .

(2) مرحلة سياسية الخطط الخمسية (82 ـ 1991) :

مع بداية عقد الثمانينات وظهور الآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادى دعت القيادة السياسية فى فبراير 1982 لعقد مؤتمر اقتصادى يضم المختصين من المخططين والاقتصاديين المعنيين بمناقشة أوضاع الاقتصاد المصرى والمشاكل التى تعترضه وأسلوب الخروج من الضوائق الاقتصادية وقد استقر رأى المشاركين فى هذا المؤتمر على ضرورة العودة إلى التخطيط الشامل كأسلوب ومنهج لإدارة الاقتصاد القومى حتى تتمكن البلاد من الخروج من أزمتها (11 ـ ص 75) .

وفى ضوء هذا التوجيه أعدت الخطة الخمسية التى غطت الفترة من 1983/82 - 1987/86 وقدمت فى يونيو 1982 والتى تعتبر ثانية الخطط المتوسطة بعد الخطة الأولى 60 - 1965 والتى ركزت على مجموعة أهداف مرتبطة بظروف هذه المرحلة والتى يأتى من بينها الإصلاح النسبى لموقف ميزان المدفوعات وخفض العجز الجارى وزيادة حم الاستثمارات الثابتة وتنشيط القطاع الخاص وإعطاء دفعة للقطاع العام وتحريره من المعوقات ، هذا إلى جانب الأهداف المرتبطة بنمو الناتج المحلى والإنتاج السلعى وخلق فرص عمل ناتجة أساسًا من قطاعات الإنتاج السلعى (الصناعة والزراعة والتشييد) . (3 ـ ص98) .

ومنذ بداية الثمانينات كانت هناك محاولات مستمرة للإصلاح الاقتصادى ولكنها محاولات جزئية وحذرة ومترددة خاصة فيما يتعلق منها برفع الأسعار بشكل مباشر . ومع العودة إلى نظام الخطط الخمسية عام 1982 . إلا أن التخطيط لم يتضمن أى مناهج لتخطيط الأسعار أو صياغة سياسة سعرية تتسق مع الخطة العينية الموضوعة . وقد تمت محاولات جزئية لتعديل أسعار بعض السلع فى محاولة لتخفيف عبء الدعم ولزيادة موارد الدولة فتم رفع أسعار الطاقة أكثر من مرة وفى عام 1981 تم توحيد الضرائب غير المباشرة فى ضريبة واحدة تحت مسمى ضريبة الاستهلاك وذلك لتوسيع القاعدة التى تخضع لهذه الرسوم . وفى عام 1986 تم تعديل بعض الأسعار وتحرير أسعار عدة سلع وتعديل سعر صرف العملة وإنشاء السوق المصرفية ، ورفع بعض القيود الجمركية وإلغاء أذون الاستيراد .

وفى يناير 1991 قرر البنك المركزى تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة إلى جانب استخدام أذون الخزانة لتغطية جزء من عجز الموازنة العامة للدولة . وفى نهاية فبراير 1991 ألغت الحكومة النظام القائم للسوق المصرفية والذى أنشأ فى عام 1987 وطبقت ما سمى بالسوق الحرة للنقد الأجنبى وفقًا لمقتضيات العرض والطلب وهو ما يعنى تعويم الجنيه المصرى تعويمًا كاملاً . وفى مايو 1991 أقرت الحكومة قانون ضريبة المبيعات بهدف زيادة الإيرادات العامة ولتحل محل ضريبة الاستهلاك وذلك بهدف الإصلاح الضريبى الشامل الذى يقود إلى الأخذ بنظام الضريبة الموحدة . (12 ـ ص 140) .

أوضاع الاقتصاد المصرى غداة الأخذ بسياسة الإصلاح الاقتصادى حتى عام 1991/1990 (فى ظل القطاع العام) (7 - ص ص 13 - 20)

من ضمن أهم أسباب الأخذ بسياسة الإصلاح الاقتصادى مظاهر الضعف فى الاقتصاد والتى انعكست على نمو الاقتصاد وتخلف مستوى المعيشة ، ومن أهم تلك المظاهر ما يلى :

1 ـ انعدام التوازن الداخلى : وأهم مظاهره :

- عجز دائم فى الموازنة العامة للدولة بلغ نحو 26.5٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام 1988/87 ، وانخفض إلى 18.8٪ عام 1989/88 ، وإلى نحو 17.3٪ عام 1991/90 . - قصور العرض الكلى عن ملاحقة الطلب الكلى والدلالة على ذلك ارتفاع معدل التضخم حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية فى الرقم القياسى لأسعار الجملة نحو 22.1 للفترة 1985-1990 - وكذلك ارتفاع عجز الميزان التجارى نحو 6 مليار جنيه عام 1986 إلى نحو 18 مليار جنيه عام 1990 .

- ضعف القدرة الادخارية للاقتصاد القومى فى مواجهة متطلبات التمويل الرأسمالى حيث لم تساهم الأوعية الادخارية المحلية سوى بنسبة 3.1٪ فى تغطية عجز العمليات الاستثمارية فى الموازنة العامة عام 1988/87 تحسنت إلى نحو 57.7٪ عام 1989/88 .

- زيادة التشوهات السعرية فى أغلب قطاعات الاقتصاد القومى كنتيجة لسياسة الدعم والإعانات الحكومية ، وأدت إلى خسائر وقصور فى إمكانيات التمويل الذاتى ، وتشوهات فى أنماط الاستثمار الخاص .

2 ـ زيادة المديونية الداخلية للدولة وزيادة أعبائها حيث بلغت القروض المحلية لتمويل عجز موازنة الدولة نحو 4.8 مليار جنيه عام 1987/86 ، ارتفعت إلى 8.1 مليار جنيه عام 1989/88 ، انخفضت إلى نحو 6.9 مليار جنيه عام 1991/90 . وقد مثلث نحو 53٪ ، 70.8٪ ، 97.3٪ من إجمالى الاستخدامات الاستثمارية فى الموازنة العامة للدولة .

3 ـ زيادة المديونية الخارجية والأعباء المترتبة على خدمة الدين حيث بلغ الدين العام الخارجى نحو 31 مليار دولار عام 1987/86 ، بما يمثل نحو 55.3٪ من الناتج الإجمالى ، وتمثل نسبة خدمة الدين إلى الصادرات ما نسبته 25.4٪ خلال نفس السنة .

جدول (1)

بعض مؤشرات الاقتصاد القومى

البيان	الوحدة	83/82	87/86	91/90	93/92
(1) السكان :	مليون نسمة	44.70	50.60	54.40	58.98
عدد العاملين	بالألف	12110.7	11998.0	13537.0	14011
الناتج المحلي الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج	مليون جنيه	21104.7	40884.7	50176.6	130530
الناتج الزراعى	مليون جنيه	3886	8640	9820	21275
عجز الموازنة	مليون جنيه	(4845.2)	(9081)	(8767)	(9144)
الدين العام الخارجى	بليون دلار	15.25	30.5	27.1	29.1
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى ٪	٪	43	55.3	27.4	—
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات ٪	٪	22	25.4	21.5	26.1
سعر صرف الجنيه المصرى	بالدولار	1.43	1.43	0.31	0.31
المتحصلات الجارية فى ميزان المدفوعات	مليون جنيه	—	—	—	39837.5 (1992/91)
المدفوعات الجارية فى ميزان المدفوعات	مليون جنيه	—	—	—	49577.2 (1992/91)

المصدر : البنك الأهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية .

4 ـ عدم قدرة معظم شركات القطاع العام على التمويل الذاتى لعملياتها الجارية والرأسمالية مما أدى إلى زيادة اعتمادها على الميزانية العامة للدولة وزيادة مديونياتها للقطاع المصرفى حيث زادت تلك المديونية من 5.6 مليار جنيه إلى نحو 11.8 مليار جنيه خلال الفترة 1987/86 .

5 ـ عدم القدرة على توفير فرص عمل منتجة للعمالة ومن ثم ارتفعت نسبة البطالة فى مجموع قوة العمل من 5.1٪ عام 1981 إلى نحو 9.6٪ عام 1994 ثم إلى نحو 20٪ عام 1991/90 . جداول (3،2،1) .

جدول رقم (2)

معدل التضخم والميزان التجارى

بالمليون جنيه

السنة	معدل التضخم ٪	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجارى
1965	10.6	ـــ	ـــ	ـــ
1970	4.40	ـــ	ـــ	ـــ
1975	7.7	2132.1	ـــ	ـــ
1980	24.5	2599.9	3401.9	(1269.8)
1985	10.1	2053.9	6973.0	(4373.1)
1986	19.2	3046.0	8051.4	(5997.4)
1987	25.1	2053.9	11367.8	(8311.8)
1988	14.8	3994.4	16308.5	(12314.1)
1989	28.5	5734.7	16623.6	(10888.8)
1990	16.8	6953.8	24823.2	(17869.4)
1991	16.2	9438.9	31392.0	(21953.1)
1992	10.00	5701.7	17101.7	(11400.1)

المصدر : البنك المركزى المصرى ـ المجلة الاقتصادية .

جدول (3)

تطور السكان وقوة العمل والمشتغلين خلال 13 عامًا

العدد بالألف

السنة	عدد السكان الإجمالي	الهجرة إلى الخارج	عدد السكان بالداخل	قوة العمل	معدل النشاط ٪	المشتغلون	نسبة التوظيف	البطالة المسافرة	نسبة البطالة ٪
1982/81	43914	1890	42024	11092	26.4	10522	94.9	570	5.1
1987/86	50639	2200	48439	12956	26.8	11998	92.6	958	7.4
1992/91	57704	2499	55205	15141	27.4	13742	90.8	1399	9.2
1993/92	58987	2553	56434	15571	27.6	14011	90.0	1560	10.0
1994/93	60283	2610	57673	16013	27.8	14436	90.2	1577	9.8
1995/94	61648	2670	58978	16452	27.9	14879	90.4	1573	9.6
معدل النمو في السنة ٪	40.4	41.3	40.3	48.3	—	41.3	—	1777	—
معدل النمو السنوى	2.6	2.7	2.6	3.1	—	2.7	—	8.2	—

(3) مرحلة سياسية الإصلاح الاقتصادى (1992/91 ـ حتى الآن)

مع بداية التسعينيات طبقت مجموعة من السياسات الاقتصادية الجديدة التى شملت العديد من المتغيرات الكلية وهى السياسات التى ظهرت عقب الاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى مايو 1991 ومع البنك الدولى فى نوفمبر من نفس العام . وقدمت فى إطار ما عرف تحت مصطلح تحرير الاقتصاد القومى أو الاصطلاحات الهيكلية فى الاقتصاد القومى . وهذه السياسات تعنى إلى إعطاء السوق والقطاع الخاص اليد الطولى فى تحريك الاقتصاد القومى أملاً فى تحقيق معدلات أعلى للنمو والإنتاجية .

وبشكل عام فإن الأهداف المعلنة التى اتبعتها هذه السياسات الجديدة هى علاج الاختلالات الموجودة فى الاقتصاد المصرى وبصفة خاصة العجز فى الموازنة العامة للدولة والعجز فى ميزان المدفوعات ومواجهة أزمة المديونية الخارجية وعجز الأسعار وإعادة النظر فى وضع القطاع العام من حيث إعادة تنظيمه وهيكلته والإعلان عن برنامج لخصخصة وحداته بالبيع للمواطنين أو للأجانب بما يؤدى إلى زيادة معدل النمو فى الاقتصاد القومى وعدالة التوزيع .

وهناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية وراء الأخذ بهذه السياسة فى مصر ، فمن العوامل الداخلية سوء الأوضاع الاقتصادية وعجز ميزان المدفوعات وزيادة التضخم من نحو 10٪ إلى 25٪ سنويًا ، زيادة معدلات البطالة من 7٪ إلى نحو 15٪ . وانخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى من 8٪ إلى أقل من 2٪ سنويًا هذا بالإضافة إلى تدني كفاءة القطاع العام . أما عن العوامل الخارجية التى دعت إلى الأخذ بسياسة التحرير الاقتصادى فأولها فشل نظام التخطيط المركزى (النظام الاشتراكى) فى تحقيق التنمية فى دول المعسكر الشرقى وإقلاع تلك الدول عن الأخذ بهذا النظام واتجاه معظمها إلى التخلص من القطاع العام والعودة إلى الاقتصاد الحر . (13 ـ ص 73) .

وتتلخص برامج الإصلاح الاقتصادى فى نموذجين أحدهما لصندوق النقد الدولى

ويطلق عليه برنامج التثبيت Stabilization Programe ويسعى إلى تقليل الاختلال (عدم التوازن) الخارجي والاختلالات الداخلية على المدى القصير وذلك من خلال سياسات تستهدف وضع الاقتصاد القومي أقرب ما يكون إلى الوسائل المتاحة للدولة .

أما النموذج الثاني لبرامج الإصلاح وهو الخاص بالبنك الدولي فيطلق عليه برنامج الإصلاح الهيكلي Stractarial Adjustment Programe ويسعى إلى التأثير على التوازن الكامل للعمالة ذاتها من خلال سياسات تستهدف رفع الكفاءة الاقتصادية ومعدلات النمو على المدى المتوسط والبعيد . (14 ـ ص أ) .

• مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي :

يتكون برنامج الإصلاح الاقتصادي من جانبين رئيسيين : (15 ـ ص8)

- جانب السياسات والبرامج المالية والنقدية ، الذي يحدد الإطار العام للأداء الاقتصادي .
- جانب منهج الأداء على مستوى الوحدات الاقتصادية في المجتمع والذي يحدد قواعد التعامل للوحدات الاقتصادية في السوق .

الإصلاح الاقتصادي في مجال البرامج المالية والنقدية : يتضمن عدد من الإجراءات والتي تؤدي إلى تحقيق عدد من الإصلاحات في الهياكل المالية والنقدية في المجتمع . منها :

1 ـ تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق ترشيد الإنفاق الحكومي ـ زيادة موارد الدولة ـ تخفيض العمالة في الجهاز الحكومي ـ تخفيض الدعم ـ تخفيض الاستثمارات العامة ـ رفع أسعار الخدمات والمرافق لتقارب الأسعار العالمية .

2 ـ تحرير سعر صرف العملة وذلك برفع القيود على تداول وتسعير النقد الأجنبي وذلك يساعد على تنشيط الصادرات .

3 ـ تحرير سوق رأس المال بتحرير أسعار الفائدة وتركها لقوى العرض والطلب بما يؤدي إلى زيادة المدخرات .

• **الإصلاح الاقتصادى فى مجال أداء الوحدات الاقتصادية :**

وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات والسياسات التى تؤدى إلى زيادة المنافسة فى السوق وترك الأسعار لقوى السوق سواء بالنسبة للإنتاج أو لعوامل الإنتاج ومن هذه البرامج ما يلى :

1 ـ برامج الخصخصة أو التخصيص : أى تحويل وحدات القطاع العام إلى قطاع خاص .

2 ـ خصخصة الإدارة أى فصل ملكية الدولة عن إدارة المشروعات وذلك لتحقيق حرية الانطلاق والحركة للإدارة فى تلك المشاريع .

3 ـ تحرير الأسواق عن طريق عدم تدخل الدولة فى التسويق أو الأسعار للسلع سواء زراعية أو صناعية .

4 ـ تحرير الاستثمار بما يعنى رفع القيود الموضوعة على الراغبين فى الاستثمار مع أخذ ضوابط المجتمع فقط فى الاعتبار .

5 ـ تحرير التجارية الداخلية والخارجية وبما يعنى أن القادر على المنافسة قادر على التصدير .

وإذا تحقق برنامج الإصلاح للاقتصاد فإنه يؤدى إلى تحقيق :

1 ـ السيطرة على التضخم العدو الأول للتنمية .

2 ـ تحقيق معدلات نمو مرتفعة تزيد عن معدلات نمو السكان ذلك بما يؤدى إلى تحسن مستوى المعيشة فى جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية مع تحقيق قدر أكبر من المساواة والعدالة فى توزيع الدخل .

وقد أدت سياسة الإصلاح الاقتصادى (الإصلاحات الهيكلية) والتى طبقت فى الاقتصاد المصرة بدءاً من عام 1991 ، إلى عدة نتائج منها :

1 ـ تحرير سعر الصرف ، حيث تم ذلك منذ عام 1991 ، وأصبح السعر يتحدد وفقًا لقوى العرض والطلب فى السوق ، مع حرية تعامل البنوك والقطاع الخاص فى

العملة الأجنبية ، وقد أدى ذلك إلى استقرار كبير فى أسعار صرف الجنيه ولا يتعدى التذبذب فى سعره أكثر من 2-3٪ سنويًا .

2 ـ تحرير أسعار الفائدة ، فقد أعطيت الحرية لكافة المؤسسات المالية والبنوك لتحديد أسعار الفائدة وفقًا لحالة السوق ، ويتغير سعر الفائدة من بنك لأخر ومن فترة لأخرى . وتم ذلك منذ بداية عام 1991 .

3 ـ تحرير أنماط الإنتاج ، والأسعار ، والتجارة ، تم ذلك سواء للإنتاج الصناعى أو الزراعى ، حيث أصبح الموجه الأساسى للإنتاج هو العرض والطلب ، وذلك بعد أن كان تحديد نوع وحجم الإنتاج وفقًا للخطة ، وبدء فى ذلك منذ عام 1990 .

وارتبط تحرير الإنتاج بتحرير أسعار كافة السلع (ما عدا بعض السلع الغذائية الأساسية) ، وتحرير التسويق الداخلى والخارجى لكافة السلع (ما عدا سكر القصب) .

وارتبط تحرير التجارة برفع يد الدولة عن الاتجار فى مستلزمات الإنتاج الزراعى كافة وتركت للقطاع الخاص والسوق الحر .

4 ـ تشجيع القطاع الخاص ، حيث صدرت العديد من القوانين التى تحمى وتشجع الاستثمار الخاص ، وقد أدى ذلك إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى ، حيث زادت الاستثمارات الخاصة من نحو 21.9 مليار جنيه خلال خطة 83/82 ـ 1987/86 إلى نحو 49.2 مليار جنيه فى خطة 88/87 ـ 1992/91 وتزايد الاستثمار الخاص مستمر .

5 ـ إنشاء وتشجيع سوق رأس المال (البورصة) ، حيث تعد أساسية لتحقيق التحرير الاقتصادى والخصخصة ، وقد تم إنشاء البورصة وبدأت مزاولة عملها منذ منتصف 1992 .

6 ـ التخلص من القطاع العام (الخصخصة) ، وهى من أشد العمليات مدعاة للجدل فى المجتمع ، وأكثرها حساسية . ولكن بصفة عامة تتم على مراحل بدءا

بالمشاريع والصناعات غير الأساسية ، مع الإبقاء بصفة عامة على الصناعات الاستراتيجية فى نطاق القطاع العام . وتتم إما بالبيع أو التأجير ، أو المشاركة ولكل إيجابياته وسلبياته .

7 ـ تحسن أداء الاقتصاد القومى ، وبإيجاز فقد أدى التحرير الاقتصادى إلى العديد من الآثار الإيجابية فى مقدمتها انخفاض معدل التضخم إلى نحو 9 ـ 10٪ ، زيادة الودائع بالعملة الأجنبية إلى نحو 18 مليار دولار (1995) ، استقرار أسعار الصرف ، زيادة الصادرات السلعية ، انخفاض العجز فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى .

8 ـ كما أنه يلزم الإشارة إلى بعض سلبيات مرحلة تحرير الاقتصاد القومى ، وعملية الخصخصة ، فقد أدت إلى زيادة البطالة فى المجتمع وما يرتبط بها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية . كما أن خفض الدعم أدى إلى زيادة معاناة الفئات الفقيرة وذات الدخول الثابتة .

مما سبق نخلص إلى بعض الحقائق والسمات فى الاقتصاد والتى نشير إليها فيما يلى :

- الاقتصاد المصرى يعمل وفق اقتصاديات السوق ، وحرية المنافسة ، وحرية التجارة . وذلك بدءاً من عام 1991/90 .
- يوائم الاقتصاد نفسه للتجارة الحرة (الجات) سواء بين دول المنطقة أو العالم .
- يزداد حجم ودور القطاع الخاص فى الاقتصاد القومى . وفى نفس الوقت يتناقص حجم ودور القطاع العام .
- أن وضعية الاقتصاد المصرى حاليًا تؤهله وتمكنه من التكامل والتعاضد مع عدد من الاقتصاديات الإقليمية .
- هناك تيقن فى السياسة الاقتصادية المصرية أن التكامل والتعاضد الإقليمى ضرورة ، ويحقق الفائدة لكل الأطراف ، ولكن لابد أن يقوم على ركائز واسس واضحة وثابتة .

ومن ثم فنشير فى الآتى إلى بعض الجوانب المتعلقة بالتنمية والتكامل والتعاضد فى المنطقة ، وحيث المستهدف من هذا التكامل هو تحقيق تنمية لأقطار المنطقة تحقق أهدافها الوطنية والقومية والإقليمية ، ومن ثم فإن التنمية فى دول المنطقة العربية تتمحور حول عدة نقاط أو ركائز (أو مفاهيم) أساسية ، منها :

- تنمية تلبى الاحتياجات الأساسية .
- تنمية تعتمد على الذات أولاً .
- تنمية ذات تكنولوجية ملائمة .
- تنمية تحافظ على الهوية الحضارية .
- تنمية بعيدة عن التبعية .
- تنمية مستقرة ومتواصلة ومستقلة .

كما أن وجود نقاط التقاء بين دول المنطقة حول آليات التنمية الملائمة لها يسارع بالانتقال من عملية الاتفاق إلى التخطيط والتنفيذ ، ومن ثم يستلزم الأمر تحديد تلك النقاط والآليات والاتفاق عليها بين تلك الدول الراغبة فى التنمية معًا . ومن هذه الآليات ، ما يلى :

- التأكيد على مبدأ شمولية التنمية ، مع الاعتماد على السوق .
- اختيار وتطويع وتوطين التكنولوجيات الملائمة .
- تطوير مختلف المؤسسات فى المجتمع بما يخدم التنمية المعتمدة على السوق ، وذات التوجهات التصديرية .
- التطوير الإدارى والتشريعى والديمقراطى بما يخدم عملية التنمية .
- استكمال الإصلاحات الهيكلية اقتصاديًا ، مع استكشاف أنسب مجالات الاستثمار ، وتشجيع القطاع الخاص ليقوم بالدور الأساسى ، مع المحافظة على دور القطاع العام فى المجالات التى يحتاجها المجتمع .

ومن ثم يتضح أن عملية التنمية فى دول المنطقة ذات بعدين فى آن واحد (بعد

الاعتماد المتبادل بين تلك الدول ، وبعد الاعتماد على الذات) ، ونرى أنه ليس هناك تعارض بين البعدين وإنما هناك ما يقوى ويدعم عملية التنمية ذاتها .

كما أن التغيرات الدولية الجارية ـ والتى تمت ـ لابد أن يقابلها :

استجابات وتغييرات من دول المنطقة ، ومن أهم تلك التغيرات الدولية ، التى لابد أن يقابلها تغييرات مماثلة أو مشابهة فى دول المنطقة ، ما يلى :

- أسواق النقد والمال .
- التكتلات والتجمعات الاقتصادية .
- التكنولوجيا .
- المواصفات السلعية .
- المعلومات والاتصالات .
- الشركات متعددة الجنسية .

مما قد يتطلب قيام أنشطة مماثلة بين دول المنطقة وبعضها ، بما يدعم من إمكاناتها ويساعدها فى تحقيق التنمية .

كما أن النظام العالمى فرض على النظام العربى ـ وممكن أن يفرض على النظام الشرق أوسطى مستقبلاً زيادة درجة الترابط وذلك من خلال : الحرب ، الغذاء ، النفط ، الأموال فى البنوك الخارجية ، الاستثمار ، التكنولوجيا .... وغيرها .

كما أن التعرف على **نواحى التباين ونواحى التلاقى** بين دول المنطقة ذات أهمية كبيرة فى تحديد كيفية تحقيق ترابط وتكامل فى عملية التنمية .

ومن تلك التباينات ما يلى[1] :

- اختلاف مستويات التنمية عامة ، والتنمية الصناعية خاصة (جدول - 4) .

---

(1) دكتور / مصطفى أحمد مصطفى "مستجدات الحاضر وتحديات المستقبل" .. معهد التخطيط القومى ـ مذكرة داخلية رقم (900) ـ مايو 1992 ، من ص 20 - 45 .

جدول رقم (4) توزيع الناتج المحلى الإجمالى لعام 1992

الدول / البيان	الناتج المحلى الإجمالى (ملايين الدولارات)	الزراعة ٪	الصناعة ٪	+ صناعة تحويلية ٪	خدمات ٪
الأردن	4091	7	28	15	65
إسرائيل	69762	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ
الإمارات	42467	2	56	9	42
إيران	110258	23	28	14	48
تركيا	99696	15	30	23	55
سوريا	17236	30	23	ـــ	48
مصر	33553	18	30	12	52
اليمن	9615	21	24	10	55
عمان	11520	4	52	4	44
السعودية	111343	7	52	7	41
تونس	13854	18	31	17	51
المغرب	28401	15	33	19	52
الإجمالى	551796				
الأقطار العربية	272080				

* الزراعة + الصناعة + الخدمات = 100 + ما تمثله الصناعة التحويلية من الصناعة

المصدر : البنك الدولى ـ تقرير التنمية فى العالم . 1994 .

- التخوف من عدم التوزيع العادل والمتكافئ للتوطين الصناعى من ناحية ، والمكاسب من ناحية أخرى .
- التباين والتشوهات فى هياكل السعار النسبية بين الدول ، وداخل الدولة الواحدة .
- التباين فى هياكل الاقتصاد القومى ، والتجارة الخارجية ، والسكان ومتوسط دخل الفرد (جدول 5 ، 6 ، 7) .

• **التباين السياسي :**

- التباين الشديد فى الأنشطة السياسية والاجتماعية .
- حساسية اعتبارات السيادة الوطنية .
- أهمية الاعتبارات الأمنية الداخلية والخارجية .

• **التباين الثقافى والحضارى :**

- بروز الاعتبارات العرقية والطائفية .
- حالات من الجمود الفكرى .
- تباين العادات والسلوكيات .
- تخوف البعض مما قد يطلق عليه الغزو الثقافى .

ورغم ذلك فإن هناك جوانب للتماثل بن تلك الدول وبعضها لو أحسن استخدامها فإنها ولا شك تدفع عملية ترابط وتكامل التنمية ومنها :

- وجود خلفية اجتماعية وثقافية مشتركة بين الدول العربية .
- التجاور والترابط الجغرافى .
- توقع وجود خطر مشترك (اقتصادى أو سياسى) يستلزم التجمع لمجابهته .
- التجمع لتأمين وحماية المزايا الاقتصادية المرتقبة .
- اقتناع كافة دول المنطقة بأهمية التكامل والترابط لنمو المصالح المشتركة بما فى ذلك من فائدة لشعوبها ، والموافقة الضمنية على نبذ الصراعات المسلحة وغيرها .

جدول رقم (5) هيكل صادرات السلع لعام 1992

البيان / الدولة	الوقود والمعادن والغازات ٪	سلع أولية أخرى ٪	الآلات ومعدات النقل ٪	مصنوعات أخرى ٪	المنسوجات والملابس ٪
الأردن	34	16	2	48	4
إسرائيل	2	9	28	62	7
الإمارات	95	1	1	2	صفر
إيران	90	6	صفر	3	3
تركيا	4	24	9	63	39
سوريا	45	17	1	37	25
مصر	51	14	1	34	18
اليمن	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ
عمان	94	1	4	1	صفر
السعودية	99	صفر	1	صفر	صفر
تونس	16	11	9	64	40
المغرب	15	30	6	49	25

* الوقود والمعادن الغازات + سلع أولية أخرى + آلات معدات النقل + مصنوعات أخرى = 100 + المنسوجات والملابس من المصنوعات .

المصدر : البنك الدولى ـ تقرير التنمية فى العالم . 1994 .

جدول رقم (6) هيكل واردات السلع لعام 1992

البيان / الدولة	الأغذية ٪	الوقود ٪	سلع أولية أخرى ٪	آلات ومعدات النقل ٪	مصنوعات أخرى ٪
الأردن	21	14	2	25	38
إسرائيل	7	8	4	32	49
الإمارات	17	7	2	31	43
إيران	12	صفر	14	45	29
تركيا	6	17	9	35	33
سوريا	17	18	7	26	32
مصر	29	1	10	26	34
اليمن	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ
عمان	19	2	1	42	36
السعودية	16	صفر	3	36	45
تونس	8	8	7	30	47
المغرب	14	15	11	28	32

المصدر : البنك الدولى ـ تقرير التنمية فى العالم . 1994 .

جدول رقم (7) السكان والمساحة ومتوسط دخل الفرد بالدولار لعام 1992

الدول / البيان	عدد السكان بالملايين	المساحة (بالألف كيلو متر مربع)	نصيب الفرد بالدولار
الأردن	3.9	89	1120
إسرائيل	5.1	21	13220
الإمارات	1.7	84	22020
إيران	59.6	1648	2200
تركيا	58.5	779	1980
سوريا	13.0	185	ـــ
مصر	54.7	1001	640
اليمن	13.0	528	ـــ
عمان	1.6	212	6480
السعودية	16.8	2150	7510
تونس	8.4	164	1720
المغرب	26.2	447	1030
الإجمالى	262.5	7308	
الأقطار العربية	139.3	4860	

المصدر : البنك الدولى ـ تقرير التنمية فى العالم . 1994 .

كما أنه تجدر الإشارة إلى عدة ركائز أساسية (أو مبادئ) للتعاون والتكامل المستقبلى فى الإقليم ، لابد من الأخذ بها وتحقيقها ، وهى :

أولاً : السلام الشامل الكامل والعادل هو المنطلق الأساسى والمحرك لأى تكامل بين دول الإقليم ، فلن يستقيم تحقق التكامل دون أن يكتمل السلام .

ثانيًا : ضرورة العمل على الحد من سباق التسلح فى المنطقة وتوجيه تلك الاستثمارات للتنمية ، وضرورة إزالة أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط دون استثناء .

ثالثًا : ليكن معلومًا أن أى تعاون أو تكامل إقليمى جديد لا يمنع التعاون والتكامل العربى وهو ليس بديلاً له ولا يتعارض معه ، فمن الممكن العمل الاقتصادى فى دوائر متداخلة كالتعاون العربى ، والإقليمى والشرق أوسطى ، والبحر متوسطى .

رابعًا : التعاون والتكامل الإقليمى الخلاق يستلزم ليس فقط أمنا متكافئًا لجميع الأطراف بل كذلك بيئة اقتصادية متكافئة لهم جميعًا وذلك من حيث معدلات نمو الناتج المحلى والدعم الداخلى والخارجى للاقتصاد .

خامسًا : فى ضوء النقاط الأربعة السابقة ، فإن الإقليم (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) بصدد الدخول فى نظام جديد ، وذلك وفقًا لما أسفر عنه مؤتمر الدار البيضاء حيث أكد على اقتناع المشاركين بترابط مصالحهم ووحدة أهدافهم وأن أسس النظام الجديد تتمثل فى حرية تدفق السلع ورؤوس الأموال واليد العاملة عبر المنطقة ، ووجود مؤسسات تمويل مشتركة .

المراجع

1 ـ البنك المركزى المصرى "المجلة الاقتصادية" ، المجلد الرابع والثلاثون ، العدد الأول 1994/93 .

2 ـ المعهد العربة للتخطيط بالكويت ، "حول تقييم تجارب التخطيط فى الوطن العربى" ، الجزء الأول ، الحلقة النقاشية السادسة 1984 .

3 ـ المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، "أجهزة التخطيط فى الأقطار العربية" ، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع 1987 .

4 ـ المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، "السياسات التصحيحية التنمية فى الوطن العربى" ، دار الرازى للطباعة والنشر والتوزيع 1989 .

5 ـ بنك مصر ، "النشرة الاقتصادية" ، 1977 ـ 1978 ، السنة الثانية والعشرون والسنة الثالثة والعشرون .

6 ـ بنك مصر ، "النشرة الاقتصادية" ، 1980 ـ 1981 ، السنة الخامس والعشرون .

7 ـ عاطف محمد عبيد (دكتور) ، "التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية للإصلاح الاقتصادى" ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، العدد العاشر ، أكتوبر 1992 .

8 ـ على الجريتلى (دكتور) ، "التاريخ الاقتصادى للثورة 52 ـ 1966" ، دار المعارف مصر .

9 ـ على الجريتلى (دكتور) ، "خمسة وعشرون عامًا ـ دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر 52 ـ 1977" ، الهيئة المصرية العام للكتاب 1977 .

10 ـ سعد حافظ محمود (دكتور) ، "بعض ملامح التجربة المصرية فى التخطيط للتنمية" معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم 844 ـ مايو 1985 .

11 ـ مصطفى أحمد مصطفى ، "مستجدات الحاضر وتحديات المستقبل" ، معهد التخطيط القومى ـ مذكرة داخلية رقم 900 ـ مايو 1992 .

12 ـ معهد التخطيط القومى ، "تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة" ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 75 ، 1992 .

13 ـ معهد التخطيط القومي ، "التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة" ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 77 ، 1992 .

14 ـ معهد التخطيط القومى ، "استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر "سلسلة قضايا التخطيط والتنمية" رقم 89 ، 1994 .

15 ـ وزير قطاع الأعمال العام (المكتب الفنى) ، "التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية للإصلاح الاقتصادى" ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، العدد العاشر ، أكتوبر 1992 .

16 ـ انظر للباحث :

ـ سعد طه علام (دكتور) ، "مستقبل استخدام الموارد الطبيعية فى الوطن العربى" ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية 866 ، مايو 1994 .

ـ سعد طه علام (دكتور) ، التحرير الاقتصادى والخصخصة فى الاقتصاد المصرى" ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية 904 ، 1994 .

ـ سعد طه علام (دكتور) ، "السوق الشرق أوسطية والزراعة العربية "الأهرام الاقتصادى ـ نوفمبر 1994" .

ـ سعد طه علام (دكتور) ، "الزراعة الإسرائيلية" ، دراسة غير منشور ، 1995 .